١٤,٨ مليار ريال إجمالي النفقات على اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم

■ ،، خاص/الثورة

بلغ إجمالي النفقات على اكتساب الأصول المالية وتسديد الخصوم خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو ١٤ مليارا و٨٩٠ مليون ريال مقارنة بالاعتماد المرصود لنفس الفترة والبالغ ٢٢ مليارا و٤٤٣ مليون ريال ، وبنقص يبلغ ٧ مليارات و٥٥٣ مليون ريال.

وذكـرت وزارة الماليـة أن النفقات الفعلية الأولية على الإقراض المحلي واكتساب أصول مالية محلية بلغ ٥ مليارات و١٣٣ مليون ريال مقارنة بالاعتماد البالغ لنفس الفترة ١٣ مليارا و١٠٨ ملايين ريال وبنقص يبلغ ٧ مليارات و٩٧٥ مليون ريال .

كما بلغت النفقات لسداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم ٩ مليارات و٧٥٧ مليون ريال مقارنة بالاعتماد البالغ ٩ مليارات و١٣١ مليون ريال وبزيادة تبلغ ٦٢٦ مليون ريال .

انخفاض التمويلات المصرفية للصادرات إلى ٩,٦ مليار ريال

■ ،، خاص/الثورة

انخفضت التمويلات والقروض المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات في يونيو ٢٠١١م إلى ٩ مليارات و٦٦٣ مليون ريال وذلك من ١٠ مليارات و٢١٧ مليون ريال في مايو٢٠١١م .

وبينت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن التمويلات المصرفية انخفضت في يونيو بنحو ٦٠٤ ملايين ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ٥,٩٪ .

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث زادت من مليارين و١٤٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ٤ مليارات و٥٤٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م ثم قفزت إلى ٩ مليارات و٤٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٠م.

ورغم الارتفاع الملحوظ في التمويلات المصرفية للصادرات ، إلا أن هذه الأرقام ما تزال متواضعة للغاية إذا ما تم مقارنتها بحجم القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاعات الاقتصادية ،حيث لا تتجاوز نسبتها ١,٨٪ من إجمالي التمويلات .

الأمر الذي يشير إلى ضآلة التمويلات المصرفية الموجهة للصادرات ، مما يؤكد الحاجة لزياداتها في الفترة القادمة .

٢,٥ مليار ريال إيرادات المنح في الربع الثاني من العام الجاري

■ ،، خاص/الثورة

كشفت وزارة المالية عن تدني إيراداتها من المنح خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م حيث لم تتجاوز الإيرادات الفعلية الأولية مليارين و٥١٥ مليون ريال مقارنة بالربط المستهدف لنفس الفترة والبالغ ٢٥ مليارا و٢٤٠ مليون ريال ، وبانحراف يبلغ 22 ?مليارا و٧٢٥ مليون ريال .

وبينت إحصائية مالية الحكومة الصادرة عن الوزارة أن إيرادات السلطة المركزية من المنح بلغت مليارين و٥١٥ مليون ريال بينما الربط المستهدف ٢٥ مليارا و٢٣١ مليون ريال ، وبالتالي فقد بلغ حجم الانحراف٢٢ مليارا و٧١٦ مليون ريال .

كما بلغت إيرادات السلطة المحلية من المنح ٧٠ مليارا و٤٠٠ مليون ريال مقارنة بالربط المستهدف البالغ ٧٦ مليارا و٧٤٣ مليون ريال ، وبانحراف يبلغ 6 ?مليارات و٣٤٣ مليون ريال .

مناقشة الاستقرار التمويني من المواد الغذائية الاستهلاكية بوادي حضرموت

■ ،، سيئون/الثورة

ناقشت اللجنة التموينية بوادي حضرموت والصحراء برئاسة وكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء رئيس اللجنة عمير مبارك عمير أمس تقرير الحالة التموينية لمديريات الوادي والصحراء خلال الفترة الماضية حتى شهر سبتمبر الجاري.

واستعرض التقرير الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار التمويني الذي شهدته مناطق وادي حضرموت والصحراء خلال الفترة الماضية رغم الظروف الاستثنائية التي يمر بها اليمن.. مشيراً إلى علاقة التعاون القائم بين مكتب الصناعة والتجارة والجهات ذات الاختصاص والقطاع الخاص في مجال التجارة والتموين بالوادي والصحراء لتعزيز وتأمين احتياجات سكان المنطقة من مخزون المواد الرئيسية.

وشكل الاجتماع لجنة منبثقة من أعضائها برئاسة شركة النفط اليمنية بالوادي والصحراء وعضوية ممثلين عن مكتب الصناعة والأمن والنيابة العامة بالوادي والصحراء للنزول الميداني على وحدات تعبئة الغاز بالوادي لمعرفة أسباب الزيادة التي طرأت مؤخرا على سعر اسطوانات الغاز في محال البيع بالتجزئة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة تجاه المخالفين.

واطلعت اللجنة على مستوى تنفيذ التكليفات الواردة في محضر اجتماعها السابق وجهود الجهات ذات الاختصاص للعمل كفريق واحد من اجل الاستقرار التمويني للمواد الغذائية والاستهلاكية وتأمين احتياجات السوق المحلية ومتطلبات المواطنين المهمة.

ونوه وكيل المحافظة عمير بالتعاون المشترك الذي ساد الفترة الماضية بين كل الجهات المعنية في القطاع التمويني والغرفة التجارية والصناعية والتجار بالوادي والصحراء من اجل تحقيق الاستقرار التمويني.

حضر الاجتماع وكيل محافظة حضرموت المساعد لشئون الوادي والصحراء فهد صلاح الأعجم.

أعمال تحديث وتأهيل بمطار الحديدة

■ ،، يشهد مطار الحديدة حاليا أعمال تحديث وتطوير وإعادة تاهيل وصيانة لعدد من مرافقه الحيوية بتكلفة إجمالية تصل إلى ٨ آلاف يورو.

وأوضح مدير عام المطار صالح أحمد الذيب لـ (سبأ) إن من أهم تلك الأعمال تتضمن إعادة تأهيل برج المطار وتزويده بالأجهزة الإلكترونية والفنية الحديثة.

وأشار إلى أن التحديث والتطوير الذي يشهده المطار يجسد اهتمام قيادة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد بأعمال التحديث لجميع مطارات الجمهورية وخاصة مطار الحديدة الدولي بغية الارتقاء بمستوى الأداء ومواكبة التطورات العالمية في مجال الطيران المدني والأرصاد.

وأكد الذيب أن مطار الحديدة يعتبر من أفضل مطارات الجمهورية من حيث المواصفات الفنية والإنشائية فضلا عن موقعه الاستراتيجي حيث يقع في أقصى الجانب الغربي من الجمهورية ويطل على البحر الأحمر ويربط اليمن بدول القرن الأفريقي والبحر المتوسط والخليج العربي وتمر طرق جوية عابرة إضافة إلى تميزه بمدارج حسب مواصفات عالمية ومقاسات دولية ما يجعله قادراً على استقبال أضخم الطائرات.

وأشار إلى أن بإمكان الطائرات الإقلاع بكامل حمولتها نظراً لوقوع المطار على ارتفاع قريب من مستوى سطح البحر مما يجعل الضغط الجوي على مدارجه عاليا.

فتح باب القبول في المعهد التقني الصناعي في رداع

■ ،، رداع /ماهر المشخر

بدأ المعهد التقني الصناعي بمديرية القريشية منطقة رداع محافظة البيضاء أمس فتح باب القبول والتسجيل للعام الدراسي الجديد ٢٠١١م- ٢٠١٢م..

وأوضح مديرمكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمنطقة رداع المهندس علي حزام العفة في تصريح لـ(الثورة) أن المعهد سيقوم باستقبال الراغبين في التسجيل في التخصصات (هندسة سيارات – الحاسوب) لخريجي الثانوية العامة (القسم العلمي) والمعاهد المهنية من أجل نيل شهادة الدبلوم التقني .. مشيرا إلى أن المعهد يستوعب ٩٠ طالبا وطالبة في التخصصين.

ونوه المهندس العفة بالأهمية التي يكتسبها المعهد كونه يشكل خطوة مهمة في تنمية وتأهيل الكوادر البشرية في كافة التخصصات التقنية التي ستعمل وبشكل مباشر على رفد سوق العمل بالأيادي العاملة والمدربة بمديريات رداع.. مبيناً حرص قيادة السلطة المحلية بالمديرية ومنطقة رداع على استيعاب المخرجات المهنية والتقنية التي تخدم سوق العمل.وأهمية التعليم الفني والمهني في رفد السوق المحلية بالعمالة الماهرة.

ودعا الطلاب والطالبات من خريجي الثانوية العامة(القسم العلمي) بمديريات رداع إلى مضاعفة الجهود للالتحاق بالانتساب للحصول على أحد المقاعد بالمعهد التقني الصناعي بمديرية القريشية منطقة رداع للعام الدراسي الجديد ٢٠١١م ٢٠١٢م.

بدء صرف مستحقات الضمان الاجتماعي بتعز

■ ،، تعز/سبأ

دشن بمحافظة تعز اليوم عمل لجان الصرف الميدانية لحالات الضمان الاجتماعي الجديدة في المحافظة لعدد (٢٨,٠١٩) حالة بمبلغ إجمالي ١٩١ مليون ريال.

وفي حفل التدشين أعرب وكيل محافظة تعز المساعد المهندس مهيب عبده ناشر الحكيمي عن أمله في أن تضطلع لجان الصرف الميدانية بتنفيذ خطة الصرف يدا بيد للفئات الفقيرة المستهدفة وتسجيل أي حالة جديدة في خطة الصندوق ليتم دراستها وبحثها واستيعابها ضمن حصة المحافظة القادمة.

كما شدد الوكيل على ضرورة حرص اللجان على أموال المستحقين وعمل الاحتياطيات الأمنية اللازمة، متمنيا لجميع اللجان التوفيق في أداء عملها الإنساني والوطني.

من جانبه أكد مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بتعز قاسم شحرة عن ثقته بتعاون جميع الجهات في المديريات مع لجان الصرف وإيصالها لمستحقيها يدا بيد في أماكن سكنهم بعيداً عن اي وساطات أو توكيلات جماعية.

مشيراً إلى ارتفاع حصة محافظة تعز بهذه الحالات الجديدة إلى ١٩٠ ألفاً و٤٠٠ حالة بمبلغ سنوي إجمالي يصل إلى ٧ مليارات و٣٠٠ مليون ريال.

وأوضح أنه تم الانتهاء من كافة الاستعدادات لعمليات الصرف كما تم تحضير اللجان وإعادة تقسيمها والبالغ عددها (٢٢) لجنة كل لجنة تتكون من خمسة أشخاص والتي ستباشر عمليات الصرف ابتداء من السبت القادم، لافتا إلى أن لجان الصرف تضم مكاتب المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وصندوق الضمان الاجتماعي والبريد ورؤساء لجان الشؤون الاجتماعية بالمجالس المحلية بالمديريات وبنك الأمل.

مطالبات بتحسين إدارة النفقات العامة وتفعيل الرقابة الداخلية

كتب/عبدالله الخولاني

■ ،، أكد تقرير حكومي على أهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفئة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية الإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة ودراسة جدوى إنشاء صندوق موازنة يمول من إيرادات النفط في حالات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ويخصص لتمويل عجز الموازنة العامة في حالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط مشددا على أهمية السياسات والإجراءات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام واحتواء النفقات الجارية تستمد أهميتها من الدور الهام الذي تؤديه في حفز النمو الاقتصادي والتسريع بعملية التنمية والتخفيف من الفقر. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات تحسين إدارة النفقات العامة من خلال إجراءات إعادة هيكلتها بما يؤدي إلى إعادة ترتيب جوانب ومجالات الإنفاق العام بخفض الإنفاق على المجالات والجوانب غير الضرورية والتي لا تحقق عوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق على المجالات والجوانب التي تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر بزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين مستواها وزيادة فاعليتها، وبالذات خدمتي التعليم والصحة، وكذلك توسيع قاعدة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي كما يمكن وضع إطار مالي يمكن المؤسسات والشركات العامة من العمل على أسس تجارية، بما في ذلك وضع مؤشرات مستهدفة يساعد على تقييم أدائها سنوياً.

وطالب بإيجاد معالجات للوحدات الإدارية ذات الموازنات المستقلة شكلاً عن الموازنة العامة للدولة، وتنشيط دورها في حفز النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. فالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات التابعة لوزارة الخدمة المدنية على سبيل المثال- يمكن لها من خلال مواردها المالية وأنشطتها الاستثمارية المساهمة بدور كبير في الاقتصاد الوطني، ونفس الأمر بالنسبة لوزارة الأوقاف وتحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وبحيث يتم تحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (نصف كل سنة) بالإضافة إلى رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية.

دعوات لتوحيد الجهود في إنقاذ الاقتصاد اليمني وتوفير احتياجات المواطن اليومية

كتب/عبدالله محمد

■ ،، دعت دراسة حديثة الأحزاب والسياسيين إلى التعاون وتوحيد الجهود لإنقاذ الاقتصاد اليمني من الانهيار ووضع الحلول والمعالجات الآنية والسريعة لتوفير احتياجات الموطن اليومية .

وأوضحت أن ابرز التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الوطني تتمثل في ارتفاع معدل التضخم سواء بسبب تراجع قيمة الوطنية أمام العملات الأجنبية أو توقع حدوث الموجة الثانية لارتفاع أسعار السلع والمنتجات الغذائية بصورة أساسية، إلى جانب احتمالات رفع الأسعار من بعض التجار وانخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي وكذا السحب الكبير من الودائع والحسابات الجارية لدى البنوك والمصارف التجارية وما قد يرافقه ذلك من هروب وتهريب العملات الصعبة. والانخفاض المؤقت في إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات الضريبية والجمركية.

وشددت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل على ضرورة مواجهة تباين وضعف وهشاشة مصادر النمو الاقتصادي خاصة وأن التوقعات المستقبلية تشير إلى استمرار تحقيق الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي معدل نمو منخفض (٤,٥٪) في المتوسط سنوياً خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٣م نتيجة تداعيات الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية المالية العالمية على الاقتصاد اليمني، وكذلك توقع استمرار تراجع كميات النفط الخام المستخرج (في ظل الوضع الراهن) إلى جانب النمو المتدرج لعمليات استخراج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلا إذا تم اكتشاف حقول جديدة ذات إنتاج كبير.

وقالت أنه في ظل هذا الوضع فإن التحديات (بالنسبة للنمو الاقتصادي) تتمثل في صعوبة ضمان استدامة معدل نمو مقبول للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي مدى قدرة قدرة السياسات والإجراءات الحكومية خلال الفترة القادمة على ضمان استدامة معدل النمو المقبول ، وكذلك تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة ومواجهة استمرار الاختلالات الهيكلية خلال الأجلين القصير والتي يعاني منها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد اليمني ، وبالذات استمرار غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أدائها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة.فإن مشيرا إلى أن استمرا مثل هذه الاختلالات سوف يعني استمرار شدة حساسية الاقتصاد المحلي لأية تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعف الاستجابة للسياسات الإنمائية في المدى المتوسط، وكذلك جهود التخفيف من الفقر والبطالة.

مؤكدةعلى أهمية الحد من المخاطر الناتجة عن تراجع كميات إنتاج النفط وكذلك تذبذب أسعاره العالمية، وبالتالي ضمان استقرار الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالتالي الحد من المخاطر التي تهدد استقرار الموازين الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال انتهاج سياسيات جديدة واتخاذ إجراءات غير تقليدية تساهم في حفز نمو القطاعات والمجالات الإنتاجية والخدمية غير النفطية، وبما يساهم كذلك في التخفيف والحد من استمرار هيمنة قطاع النفط والغاز على كافة جوانب الاقتصاد اليمني.

وأضاف الدكتور الفسيل أنه في ظل الاختلالات الهيكلية التي تتسم بها الموازنة العامة في جانبي الإيرادات والنفقات فأنها تواجه في الوقت الراهن وخلال الفترة القادمة العديد من التحديات تتمثل في مواجهة تراجع الإيرادات العامة، بسبب تراجع كميات النفط الخام المستخرج وتذبذب أسعاره في السوق العالمية وبالتالي تراجع حصة الحكومة من العوائد النفطية

وزيادة حشد الموار العامة غير النفطية والتي تتسم حاليا بتدني مستواها وضعف حجمها، خاصة في ظل استمرار الجمود النسبي للنظام الضريبي، آخذاً في الاعتبار أن الإيرادات الضريبية تتسم عادة بالاستمرارية والاستقرار النسبي، وفي الوقت نفسه تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.